تنفيذ

# صيغ مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية:
# فعالية واستدامة مشاركة المرأة في القرار السياسي عبر نظام الكوتا

**ملخص**

خلال العقود الثلاث الماضية، تصدرت قضية المساواة بين الجنسين في جميع المجالات سلم أولويات الاهتمام الدولي باعتبارها مساراً رئيساً لتحقيق التنمية العادلة والشاملة، ولاقى هذا الاهتمام صداه في التوجهات الوطنية لكثير من الدول لجهة وضع خطط وطنية تعمل على تحقيق هذه المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، ما تزال الفجوة واسعة بين نصوص تلك الخطط الوطنية وما نفذ منها على أرض الواقع إذ أن مشاركة النساء في مراكز صناعة القرار بقيت حتى اليوم محدودة ودون الأمل المنشود لا سيما في عالمنا العربي.

ومن منطلق حرصها على مواكبة ما تحقق في مجال تمكين المرأة السياسي في الدول العربية وعلى تأثير اعتماد نظام الكوتا في هذا المجال، بادرت منظمة المرأة العربية إلى إعداد دراسة تحت عنوان "صيغ مشاركة المرأة العربية في الحياة السياسية" وهي دراسة إقليمية ميدانية حول سياسات التمييز الإيجابي لصالح المرأة (الكوتا) في عدد من الدول العربية، وتسعى إلى إلقاء الضوء على مسارات ثلاثة:

- فعالية سياسات التمييز الإيجابي لصالح المرأة (الكوتا) لجهة تأمين وصولها إلى مواقع القرار التشريعي والتنفيذي، وذلك عبر رصد تواجد النساء في مختلف هذه المواقع نتيجة تطبيق نظام الكوتا النسائية.
- استدامة سياسات التمييز الإيجابي لصالح المرأة (الكوتا) عبر مأسستها وتعزيزها بسياسة متكاملة تعمل على معالجة كل المعوقات التي تحول دون المساواة بين الرجل والمرأة من سياسية وتشريعية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتربوية ودينية، وصولًا إلى إرساء مفهوم المساواة في المواطنة.
- الرؤية المستقبلية لمشاركة المرأة في مواقع صناعة القرار عبر نظام الكوتا: رصد التحديات والمعوقات التي تواجهها النساء عند مشاركتهن في الفضاء السياسي وما هي الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من تجاربهن، وكيفية الانتقال بمشاركة المرأة السياسية من مجرد السعي نحو زيادة العدد إلى السعي لتمثيل فعّال يفتح الباب للانتقال من نظام الكوتا إلى نظام تنافسي.

بدأ المشروع في العام 2019 وانتهى في العام 2023، وجرى تنفيذه على أربع مراحل:

- المرحلة الأولى شملت لبنان والأردن والمغرب والجزائر وتونس
- المرحلة الثانية شملت مصر والعراق وفلسطين وموريتانيا
- المرحلة الثالثة شملت ليبيا واليمن وسلطنة عمان
- المرحلة الرابعة شملت دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات

هدف البحث إلى إجراء دراسة مكتبية استعرض في خلالها الاتفاقات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة التي انضمت إليها الدول، الدساتير، الأطر القانونية لانتخابات المجالس الوطنية والمحلية، نظام الكوتا النسائية، متى اعتمد وكيفية اعتماده، وجود المرأة في مختلف دوائر صناعة القرار. باستثناء المرحلة الرابعة، تم إجراء دراسة ميدانية اعتمدت على استبيانين، واحد موجه للنساء اللواتي ولجن مناصب قيادية (نائبات، وزيرات، رؤساء بلديات عضوات مجالس بلدية، رؤساء أحزاب) وأخرى موجهة إلى مجموعة من النواب الرجال وناشطين وناشطات سياسيين وناشطين وناشطات في المجتمع المدني ومجموعة من فئة الشباب. هدف الاستبيان بالدرجة الأولى إلى استطلاع آرائهم بنظام الكوتا وكيفية تطبيقه وفعاليته وآرائهم في طريقة التعيين التي يتم عبرها تشكيل الحكومات وإذا يؤيدون اعتماد نظام الكوتا، الصعوبات التي واجهت عمل النائبات والوزيرات وتقييمهن لعملهن في الشأن العام. شارك في الدراسة 13 باحثة عاونهن 13 مساعداً.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها:

- أثبت نظام الكوتا النسائية أنه أحدث تغييرًا إيجابيًا في وصول المرأة إلى مواقع صناعة القرار التشريعية والتنفيذية، إلا أن النسب المعتمدة لتطبيقه في دول الدراسة لم تتجاوز في حدها الأقصى (25%)، بما لا يسمح للنساء في المجالس التمثيلية من تكوين قوة ضاغطة تترجم الزيادة الكمية في عددهن إلى فعالية نوعية في الآداء. لا بد من رفع نسبة الكوتا النسائية إلى ما لا يقل عن (30%) من مجمل المقاعد في المجالس التمثيلية الوطنية والمحلية، إضافة إلى اعتماد سياسة الاستناد إلى النوع الاجتماعي في سائر التعيينات الوزراية والقضائية والإدارية.
- اعتماد نظام الكوتا لوحده غير كاف لتعزيز وجود المرأة في المجالس التمثيلية، ولا بد من أن يقترن باختيار نظام انتخابي صديق للمرأة. وقد دلت المؤشرات أن النظام النسبي مع اعتماد الدوائر الكبيرة واللائحة المغلقة الخاضعة لترتيب جندري لصالح النساء هو الأنسب.
- الإرادة السياسية والتي تترجم عبر سن تشريعات واتخاذ قرارات صديقة للمرأة وحدها لا تكفي إذا لم تقترن بسياسات عامة متوسطة وطويلة الأجل في المجالات التربوية والثقافية والإعلامية، تهدف إلى تغيير السلوكيات والذهنيات المناهضة لمشاركة المرأة في الفضاء العام، إذ ثمة فجوة كبيرة بين التشريعات والواقع على الأرض.
- أثبتت الدراسات أن الأحزاب السياسية لا تلعب أحيانًا الدور المطلوب منها في عملية تأطير النساء وتعزيز وجودهن ضمن هياكلها الداخلية وثبت ضعف التزام بعضها بالإرتقاء بأوضاع النساء. فغالباً ما تستغل نظام الكوتا لزيادة مقاعدها وليس إيماناً منها بضرورة تعزيز مشاركة المرأة السياسية. لا بد من حث الأحزاب السياسية وعبر القوانين على تعزيز الوجود النسائي في المناصب العليا ضمن هياكلهم الداخلية أولًا وقوائم الترشيح ثانيًا.
- عدم وضوح الإرادة السياسية للإرتقاء بأوضاع النساء. بعض الأنظمة السياسية اعتمد نظام الكوتا لتجميل صورته دوليًا أو التزاما بنصوص الاتفاقات الدولية ذات الصلة التي انظم إليها.
- مقاربة مسألة مشاركة المرأة السياسية عددياً لا تجدي ولا بد من تغييرها إلى مقاربة تهدف إلى المزيد من الديمقراطية في اختيار النساء. في هذا الإطار، يتخذ موضوع التمكين السياسي أهمية خاصة.
- لا بد من دراسة ظاهرة "العزوف الانتخابي" لا سيما لدى الناخبات وفئة الشباب، للوقوف على أسبابها ومعالجتها.
- لا بد من حل النزاعات المسلحة الداخلية لما تتركه من آثار سلبية على المجتمع بعامة وعلى المرأة بخاصة لجهة إجهاض جهود التنمية كافة، وإفراغ المكتسباتمن أي مضمون وكذلك النظر في الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها النساء في الدول التي تشهد حروبًا ونزاعات مسلحة.